



حددات الحساب الجاري لدول الجوار الجغرافي للعراق () - د. طه يونس حمادي ()

ص البحث

شهد العقدان الاخيران من القرن العشرين مجموعة من الاحداث جعلت البيئة الاقتصادية الدولية اقل ملائمة للنمو الاقتصادي وولدت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تدهور اوضاع الحساب الجاري في كثير من الدول النامية ومنها دول الجوار الجغرافي للعراق.

هذه الدراسة تهدف الى تقدير وتحليل اثر المحددات (العوامل الداخلية والخارجية) للحسابات الجارية لدول الجوار الجغرافي للعراق وتنطلق من فرضية تقول "ان المحددات الداخلية هي اكثر معنوية من المحددات الخارجية في تأثيرها على الحسابات الجارية في دول الجوار الجغرافي للعراق".

توصلت الدراسة الى نتيجة مهمة تبين ان المحددات الداخلية اكثر معنوية من المحددات الخارجية في تأثيرها في الحسابات الجارية وهذه النتيجة جاءت منسجمة مع فرضية الدراسة.

المقدمة

لقد كان العقدان الاخيرين من القرن الماضي فترة توتر وضعف شديدين تعرضت لهما العديد من الدول النامية ومنها دول الجوار الجغرافي للعراق إذ تحالفت مجموعه من الاحداث مثل الخصخصه والعلومه ونشوء منظمه التجارة العالميه هذه الاحداث جعلت البيئه الاقتصادية الدوليه غير ملائمه لنموها واستقرارها. وادت إلى تفاقم مشكلات إدارتها الاقتصاديه عموماً وتسويفه وضع موازين مدفوعاتها بوجه خاص وكانت العوامل الداخلية متمنته بارتفاع معامل الاستيراد وزيادة معدلات التضخم والعوامل الخارجيه مثل تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الصناعيه وتدهور نسب التبادل التجاري سبباً رئيسياً للتدهور الخطير في اوضاع الحساب الجاري في معظم الدول النامية ومنها دول الجوار الجغرافي للعراق.

() استاذ مساعد - قسم الاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل .



هدف البحث: يهدف البحث إلى تقدير وتحليل محددات الحسابات الجارية ودور كل محدد من هذه المحددات في الحسابات الجارية لدول الجوار الجغرافي للعراق اي معرفه الدور الإيجابي او السلبي الذي تحدثه هذه المحددات في الحسابات المذكورة.

فرضيه البحث: يفترض البحث ان العوامل او المحددات الداخلية او المحليه وهي معامل الاستيراد ومعدلات التضخم تلعب دورا سلبيا وجوهريا في الحسابات الجارية لدول الجوار الجغرافي للعراق مقارنه بالعوامل او المحددات الخارجيه.

الاسلوب المستخدم في البحث: إن الاسلوب المستخدم في البحث هو اسلوب التحليل الكمي المستمد من توصيف نموذج اقتصادي فياسي يربط بين الحساب الجاري ومحدداته ومن تم تقدير معلمات هذا النموذج وتحليلها لمعرفه مدى قدرة هذه المحددات على تفسير التغيرات التي تحدث في الحسابات الجارية لدول الجوار الجغرافي للعراق .

وقد اشتمل البحث على ثلاثة اقسام بينما في القسم الاول الاطار النظري وبعض الدراسات السابقة اد بینا في الاطار النظري العلاقة بين الحسابات الجارية ومحدداتها ومن تم تحديد نوع العلاقة التي تربط بين كل محدد (متغير) من هذه المحددات بالحسابات الجارية .

بعد ذلك وضمننا نتائج بعض الدراسات السابقة التي اختبرت العلاقة بين الحسابات الجارية ومحدداتها في الدول النامية تم اختيارنا محددين من هذه المحددات لاستخدامها في النموذج المستخدم في دراستنا هذه .

تم بینا في القسم الثاني من هذه الدراسة النموذج والبيانات اد حددنا في هذا القسم النموذج الذي تم توصيفه لغرض تقدير العلاقة بين الحسابات الجارية ومحدداتها تم تطبيقنا إلى مصادر بيانات المتغيرات التي تضمنها النموذج وكيفيه إعدادها وتهيئةها كي تكون ملائمه للنموذج الموصف .

اما القسم الثالث من هذه الدراسة فقد تم تخصيصه لتقدير وتحليل نتائج النموذج المقرر والذي تضمن المعلمات التي تم تقديرها من النموذج تم تحليل هذه المقدرات في ضوء الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة تم انهيتك الدراسة بتبيين بعض الاستنتاجات والمقترنات ومن تم فائمه المصادر .



ومن نافل القول ان نبين ان الباحث قد بدل جهدا كبيرا في تطوير بيانات المتغيرات والتي كانت غير متطابقة في كثير من مصادرها على سبيل المثال لا الحصر إن الارقام القياسية لاسعار الصادرات او الاستيرادات او الارقام القياسية لاسعار المستهلك ظهرت بسنوات اساس مختلفة تم توحيدها بسنوات اساس واحدة فضلا عن اختلاف نوع العملة التي فيمت بها كثير من المتغيرات.

الإطار النظري والعرض المرجعي (الدراسات السابقة)

أولاً: الإطار النظري:

مهيد: تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تعد من محددات الحساب الجاري في الدول النامية منها محددات داخلية تتمثل في ارتفاع معامل الاستيراد (Import Coefficient) وارتفاع معدلات التضخم (Inflation Change in Rates) واخرى خارجية تتمثل في التغير في نسب التبادل التجاري (Real Economic Growth terms of trade) والنمو الاقتصادي الحقيقي (GDP growth) والدول الصناعية وستقدم عرضا نظريا لعلاقة كل متغير من هذه المتغيرات بالحساب الجاري في الدول النامية وكما يلي:-

- المحددات الداخلية:

*** معامل الاستيراد Import Coefficient**

هناك عدد من المظاهر المختلفة للعلاقة بين معامل الاستيراد (الذي هو مؤشر يعبر عن سياسة تعويض الاستيرادات في أي دولة) (Gillis et al., 1987 , 447) وحساب الجاري فالمحظوظ الأول لهذه العلاقة هو أن سياسة تعويض الاستيرادات لم تؤدي إلى إزالة العجز في حساب الجاري كما اتبنت ذلك بعض الدراسات التجريبية على العكس ادت هذه السياسة إلى زيادة العجز في حساب الجاري وهذا يعني أن هذه



السياسه في الوقت الذي حفقت تعويض نسبي في الإنتاج المحلي عن بعض السلع ادت في الوقت نفسه إلى زيادة الاستيرادات من السلع الراسماليه والوسطيه (Colman 1988 , 290 and Nixson , 1988) وهذا يعني ان معامل الاستيراد ظل مرتفعا على الرغم من تطبيق هذه السياسه.

والمظهر الثاني هو ان سياسه تعويض الاستيرادات ادت إلى خلق دخول وفرض استخدام ولكن عملت على إعادة توزيع الدخل نحو القطاعات والمجاميع ذات الميول الحديه المرتفعه للاستيراد واقامه صناعات ذات كتافه استيراديه عاليه مما ادى إلى خلق اثار ضارة في اوضاع الحساب الجاري لكتير من الدول النامييه التي اتبعت هذه السياسه.

وخلاله القول ان ارتفاع معامل الاستيراد بسبب تطبيق سياسه تعويض الاستيرادات خلقت اثار سلبيه في الحسابات الجاريه لمعظم البلدان النامييه مما يعني ان هناك علاقه سلبيه بين معامل الاستيراد والحساب الجاري اي ان ارتفاع هذا المعامل يؤدي إلى تدهور اوضاع الحساب الجاري في اي دولة وان انخفاض هذا المعامل يعمل على تحسين هذا الحساب.

* معدلات التضخم Inflation Rates

على الرغم من ان التضخم ينظر إليه بوصفه ظاهرة تقديرية بحثه فان الكتير من الاقتصاديين يعتبرون التضخم ظاهرة تتأثر كثيرا بطبيعة الهياكل الاقتصاديه الدول النامييه وإنها لا يمكن ان تفصل عن المشكلات العامة للتطور الاقتصادي ولا تزيد ان تخوض في تفاصيل اسباب التضخم ورأي المدارس الاقتصادية في هذا الموضوع كونه خارج إطار هذه الدراسة وان ما يهم هذه الدراسة معرفه العلاقة بين التضخم والحساب الجاري في الدول النامييه على ايه حال يمكن القول إن رأي المدرسه النقديه تؤكد على ان المعدلات المتتسارعه للتضخم في الكتير من الدول النامييه قد ادى إلى تزايد مشكلات ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري.

في حين ترى المدرسه الهيكليه ان للعملات الأجنبيه دور كبير في خلق الكتير من المصاعب لموازن المدفوعات من خلال الحساب الجاري لأن النمو في عوائد الصادرات (وبخاصه في الدول غير النفطية) غير كاف لمواجهة الحاجات المتزايدة في الاستيرادات التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامييه و النتيجة



التي يمكن ان تستخلص من كلا الرأيين هي ان التضخم المحلي في الدول النامية يؤدي إلى تدهور اوضاع الحساب الجاري ومن تم تدهور حالة ميزان المدفوعات (حسون .).

كما يرى البعض ان من الآثار غير الملائمة التي تنتج عن التضخم عندما يسري في جسد الاقتصاد القومي هي تلك الصعوبات التي تعرّض عملية التصدير الوقت الذي يؤدي إلى تشجيع الاستيرادات الامر الذي يعمل على خلق عجز في الميزان التجاري والحساب الجاري ومن تم ميزان المدفوعات (ركي .).

إن تجارب معظم الدول النامية التي لجأت إلى صندوق النقد الدولي لطلب العون أو المساعدة او الافتراض لمعالجة العجز في موازين مدفوعاتها تشير إلى ان هذه الدول تعاني من ضغوط تضخمية شديدة (Dorance , 1966 , 375) وهذا يعني ان العلاقة بين التضخم والحساب الجاري هي علاقة عكسية اي ان زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى تدهور اوضاع الحساب الجاري (Laidler , 1976 , 488) .

- المحددات الخارجية:

* نسب التبادل التجاري (Terms of Trade)

هناك اراء مختلفة لعلاقة نسب التبادل التجاري بالحساب الجاري فبعض الاراء تؤكد على إن التدهور في نسب التبادل التجاري له آثار سلبية على الحساب الجاري كونه يعمل على تقليل المدخرات في حين يبين الرأي الآخر بان التدهور في نسب التبادل التجاري يؤدي إلى تحسين وضع الحساب الجاري لأن هذا التدهور يؤدي إلى زيادة المدخرات (Fry , 1986 , 57) .

ولكن الرأي السائد والاكثر فولا هو ان تحسن نسب التبادل التجاري له آثار إيجابية على الحساب الجاري (Edwards , 1989 , 343) وان الباحث يؤيد هذا الرأي او يؤيد الرأي الذي يقول إن تحسن نسب التبادل التجاري له آثار إيجابية على اوضاع الحساب الجاري في الدول النامية ومنها دول الجوار الجغرافي للعراق.



* معدل النمو الحقيقي في الدول الصناعية:

كان للنمو في الدول الصناعية اثره المباشر على الحسابات الجارية للدول النامية (Khan and Knight , 1983 , 825 – 826) عن طريق تأثيره على كل من اسعار الصادرات وحجمها وهذا يعني ان زيادة النمو الحقيقي في الدول الصناعية يؤدي إلى زيادة استيراداتها من المواد الاولية التي تدخل في عملية التصنيع من الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول النامية وتحسين وضع الحسابات الجارية فيها اي بكلام اخر إن زيادة النمو الحقيقي في الدول الصناعية له اثار إيجابية على الحسابات الجارية في الدول النامية وتباطؤ هذا النمو له اثار سلبية على الحسابات الجارية فيها.

تانيا: الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة في هذا الميدان دراسة باحثين من صندوق النقد الدولي (IMF) هما خان ونایت (Khan & Knight , 1983 , 832) اللذين قدرا نمودج اتحاد متعدد باستخدام اسلوب بيانات المقطع العرضي السلسلة الزمنية المجمعه (Pooled time – Series cross section data) وضحا فيه محددات الحساب الجاري لعدد من الدول النامية غير النقطية للمدة . وقد اعتبرا نسب التبادل التجاري (Terms of trade) وتباطؤ النمو في الدول الصناعية (Slow down of growth in industrial countries) واسعار الفائدة الحقيقية الاجنبية (Foreign real interest rates) واسعار الصرف الفعليه الحقيقية (Real effective exchange rate) واسعار الصرف الفعليه الحقيقية (Fiscal deficits) عوامل خارجيه في حين اعتبرا العجوزات المالية (rates) عوامل داخليه او محلية إضافه إلى الزمن بوصفه متغير الاتجاه الزمني الخطى (Linear time trend).

وقد تبين من نتيجة التقدير ان وضع الماليه والتغير النسبي السنوي في نسب التبادل التجاري ومعدل النمو الحقيقي في الدول الصناعية لها تأثير موجب ومعنوي في الحساب الجاري. في حين كان تأثير سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الفعلى الحقيقى ومتغير الاتجاه الزمني الخطى سالباً ومعنوياً في الميزان المذكور. (Khan & Knight , 1983 , 823 – 833).

إن دراستنا هذه تختلف عن الدراسة السابقة اعلاه في امور عديدة منها المدة الزمنية فقد تم التركيز على النصف الثاني من عقد التمانينيات وعقد التسعينيات كون



هذه المدة قد شهدت تغيرات جوهريه على المستوى الدولي تعقد بانها قد خلقت واترت على الكثير من المتغيرات الاقتصادية وبخاصه العجز المستمر في الحسابات الجارية في الدول النامية ومنها دول الجوار الجغرافي للعراق وعنه الدراسة وكما هو معروف تتكون من ستة دول تلاته منها تقطيـه هي إيران والكويـت والـسعـودـيـه وتـلـاثـهـ اـخـرـىـ عـيـرـ تـقطـيـهـ هـيـ الـارـدـنـ وـسـورـيـهـ وـتـرـكـيـاـ عـلـىـ خـلـافـ عـيـنـهـ الـدرـاسـهـ السـابـقـهـ التـيـ كـانـتـ عـيـنـهـ تـتـكـونـ مـنـ دـوـلـ نـاـمـيـهـ غـيـرـ تـقطـيـهـ.

اما المتغيرات التي تم اختيارها بوصفها محددات للحسابات الجارية في الدول النامية ومنها دول الجوار الجغرافي للعراق لم يكن اختيارا اعتباطيا او عشوائيا اختيارا تستند اسس نظرية متينة ونتائج دراسه موثقه فقد تم اختيار متغيرين من دراسه خان ونایت (Khan & Knight) هما نسب التبادل التجاري والنمو الحقيقي في الدول الصناعيه وهم ما من المتغيرات او المحددات الخارجيه ودراستنا هذه قد اضافت متغيرين جديدين هما معامل الاستيراد ومعدلات التضخم المحلي وهم ما متغيران داخليان.

النموذج والبيانات: Model & Data

بناء على التحليل الذي تم عرضه في الإطار النظري ونتائج بعض الدراسات السابقة تم توصيف نموذج انحدار متعدد لتقدير العلاقة بين الحساب الجاري ومحدداته والنموذج هو:

$$CA/x = B_0 + B_1 IMC + B_2 INR + B_3 TOT + B_4 REG + U$$

حيث ان **CA/x** هو الحساب الجاري محسوب كتبه من صادرات السلع والخدمات.
IMC: معامل الاستيراد وهو نسبة استيرادات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

INR: معدلات التضخم محسوبة من التغير النسبي السنوي للرقم القياسي لاسعار المستهلك.

TOT: التغير النسبي السنوي في نسب التبادل التجاري الصافي.



REG : معدل النمو الحقيقي في الدول الصناعية. U : المتغير العشوائي.

اما فيما يتعلق بالبيانات ومصادرها فان الامانه العلميه تقتضي ان نبين ان متغيرات النموذج اعلاه لم تكن جاهزة بل انها تطلب جهدا كبيرا من الباحث في تجميعها من مصادرها الاصلية ومن تم احتسابها واعدادها كي تتلاءم مع متطلبات تقدير النموذج وبخصوص مصادرها فهي نشرات صندوق النقد الدولي ولعدة سنوات (IMF 1990 , 1994 , 1997 , 2004) نشرات الامم المتحدة ولعدة سنوات (UNCTAD , 2000 , 2001 , 2002) ونشرات الاونكتاد ولعدة سنوات (UNCTAD , 2000 , 2001 , 2002).

تقدير وتحليل النتائج:

يتضح من جدول المؤشرات التحليليه ان المتغيرات (المحدّدات) التي تم اختيارها هي معامل الاستيراد ومعدلات التضخم بوصفهما متغيرين داخليين ونسبة التبادل التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الدول الصناعية باعتبارهما متغيرين خارجيين تحدد نسبة تتراوح ما بين 0.25 و 0.92 من التغيرات التي تحدث في الحسابات الجارية لدول الجوار الجغرافي للعراق اي ان هذه المتغيرات تفسر ما بين 25 و 92% من التغيرات التي تطرأ على الحسابات الجارية في هذه الدول يؤكد ذلك معامل التحديد (R²) إلا إن هذه المتغيرات تحدد نسبة عالية من التغيرات التي تحدث في الحسابات الجارية في دول الجوار الجغرافي للعراق النطقيه مقارنه بالدول غير النطقيه يتبيّن ذلك من جدول المؤشرات التحليليه.

اما من حيث درجة التأثير المعنوي لهذه المحددات في الحسابات الجارية فيظهر من جدول المؤشرات التحليلية ان معامل الاستيراد كان تأثيره سالباً ومحظوظاً في كل دول الجوار النطقيه عند مقارنة قيمة (t) المحاسبه مع قيمتها الجدوليه عند مستوى معنوي 95% ودرجات حرره عددها درجه وهذه نتيجة منطقية في هذه الدول إذ انها دول تتمتع بموارد ماليه ضخمه يجعل نسبة الاستيرادات إلى ناتجها المحلي عاليه الامر الذي يؤدي إلى ترك اثار سلبية معنوية على الحسابات الجارية لهذه الدول.



وفيما يتعلّق بالمتغير الآخر وهو معدلات التضخم المحليّة فكان تأثيرها سالباً على دول الجوار إلا أنه كان معنوياً في دولة واحدة فقط هي الأردن عند مقارنته (t) المحسّبة مع قيمتها الجدولية عند مستوى المعنويّة نفسه ودرجات الحرارة نفسها أيضاً وهذه النتيجة تؤيداً المعطيات المتوفّرة لهذه الدراسة والتي تشير إلى ارتفاع معدلات التضخم في هذه الدول.

إن الإشارة السالبة لهذين المتغيرين جاءت منسجمة مع مقرّرات النظريّة الاقتصاديّة التي تم عرضها في الإطار النظري لهذه الدراسة.

اما المتغيران الخارجيان وهما التغيير في نسب التبادل التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الدول الصناعيّة فيبيّن من جدول المؤشرات التحليليّة ان التغيير في نسب التبادل التجاري كان موجباً ومعنوياً في إيران فقط لدى مقارنته (t) المحسّبة بقيمتها الجدولية عند مستوى المعنويّة نفسه ودرجات الحرارة نفسها وسبب ذلك هو ان نسب التبادل التجاري في هذه الدول قد شهدت تغييرات كبيرة مما جعلها تؤثّر تأثيراً معنوياً في الحساب الجاري فيها في حين معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الدول الصناعيّة كان موجباً ومعنوياً في دولتين هما الكويت وتركيا عند مقارنته فيه (t) المحسّبة بقيمتها الجدولية عند مستوى المعنويّة نفسه ودرجات الحرارة نفسها.

إن الإشارة الموجبة لمعلمته هذين المتغيرين أيضاً جاءت منسجمة مع الإطار النظري ودراسه خان ونایت والنماودج المقدّر يظهر جودة توصيف (Goodness of Fit) مقبولة كما يتضح ذلك من قيمة معامل التحديد (R^2) والانحراف المعياري (StDev) لمعلمات النماودج ولا يظهر ارتباط ذاتي باستثناء بعض الدول عند مقارنة قيمة إحصائية دربن واتسون (W - D) (d) المحسّبة مع قيمتها الجدولية الدنيا والعلياً.

والنتيجة المهمّة التي يجب التوكيد عليها هي ان المتغيرين الداخليّين وهما معامل الاستيراد ومعدلات التضخم تمتلك درجة تأثير معنويّ أكبر في الحسابات الجاريّة لدول الجوار الجغرافي للعراق من المتغيرين الخارجيين وهما التغيير في نسب التبادل



التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الدول الصناعية اي هناك ترجيح لدور المحددات الداخلية في الحسابات الجارية لدول الجوار الجغرافي للعراق على دور المحددات الخارجية وهذه النتيجة تعزز فرضيه البحث .

جدول يبين المؤشرات التحليلية لمحددات الحساب الجاري في دول الجوار
(-)

الدول	B ₀ t [*] StDev.	B ₁ t [*] StDev. ***	B ₂ t [*] StDev.	B ₃ t [*] StDev.	B ₄ t [*] StDev.	R ²	(d)
Iran , Islamic Republic of	-3.26 (1.86) 1.782	-0.790 (3.15) 0.250	-927 (1.40) 0.662	0.185 (1.98) 0.093	0.588 (0.82) 0.717	0.56	1.18
Jordan	-157 (0.14) 213	-0.169 (0.48) 0.354	-0.816 (2.81) 0.290	0.710 0.76 0.751	0.986 1.46 0.670	0.63	1.32
Kuwait	-3.8 (0.04) 86.48	-0.673 (6.51) 0.100	-0.78 (1.09) 0.410	10.140 (0.30) 0.460	0.970 (3.06) 0.310	0.92	1.89
Saudi Arabia	2.7 (0.04) 68	-0.917 (3.93) 0.23	-0.8789 (1.47) 0.590	0.450 0.60 0.750	0.590 (0.67) 0.88	0.70	2.87
Syrian Arab Republic	4.8 (0.01) 37.80	-0.159 (0.25) 0.600	-0.392 (1.73) 0.226	0.370 (0.20) 0.185	0.590 (0.85) 0.694	0.38	1.14
Turkey	-9.7 (0.58) 16.86	-0.976 (1.75) 0.055	-0.014 (0.38) 0.048	0.983 (1.23) 0.079	0.789 (1.78) 0.440	0.25	1.91

B₄ B₃ B₂ B₁ B₀
 ومعامل الاستيراد ومعدلات التضخم والتغير في نسب التبادل التجاري ومعدل النمو الحقيقي في الدول الصناعية على التوالي .

- ان (t*) بين الاقواس تمثل فيه (t) المحاسبه علما بان فيتها الجدوليه عند مستوى معنويه مقداره (%) ودرجات حریه درها () درجه هي (،) .



(d) : هي احصائيه دربن - واتسون المحاسبه فعند مستوى معنويه (%) الجدوليه الدنيا ولعدد من المشاهدات فدرها () مشاهدة ولاربعه متغيرات مستقله هي (، ،) وفيتها العليا هي (،). انظر : Johnston , J. (1972) , "Economic Methods" , 2nd ed. , McGraw – Hill Company Book , pp. 426 – 431.

الاستنتاجات والمقررات:

اولا: الاستنتاجات:

- إن المحددات الداخليه او المحليه (معامل الاستيراد ومعدلات التضخم) لها اثار سلبيه على الحسابات الجاريه.
- إن المحددات الخارجيه (التغير في نسب التبادل التجاري ومعدلات النمو الحقيقي في الدول الصناعي) لها اثار إيجابيه على الحسابات الجاريه في دول الجوار الجغرافي للعراق .
- ان المحددات التي تم اختيارها في هذه الدراسة تحدد نسبة عاليه من الحسابات الجاريه في الدول النفطيه مقارنه بالدول غير النفطيه باستثناء ايران.

تانيا: المقررات:

- من الضروري ان تعمل دول الجوار الجغرافي للعراق على تخفيض معامل الاستيراد وذلك من خلال الحد قدر الإمكان من الاستيرادات غير الضروريه كي تحسن من وضع الحسابات الجاريه فيها.
- على دول الجوار الجغرافي للعراق ان تعمل على خفض معدلات التضخم المحليه فيها وذلك من خلال اتباع سياسات تقديره وماليه ملائمه إذا ارادت ان تقلل من حاله التدهور في حساباتها الجاريه.



- من الضروري ان تعمل دول الجوار الجغرافي للعراق على إقامه علاقات تجاريه اوسع مع العراق ومع بعضها البعض لغرض زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها والدي قد يؤدي إلى تحسين نسب التبادل التجاري لها ومن تم تحسين حساباتها الجارية.

Determinants Of Iraqi Neighbors' Current Account (1985-2000)

Dr. Taha Younes Himmadi

Assist. Prof. Economic Department, College Of Admin. & Econ., Mosul University.

Abstract

The two latter decades of twentieth century saw combination of events caused the international economic environment less conducive to economic growth and created combination of domestic and external determinants which contributed to a serious deterioration in the current account positions of most developing countries of which geographic neighborhood countries of Iraq.

This study aims to estimation and analysis the domestic and external determinants of current accounts of neighborhood countries of Iraq , starting from hypothesis says “That the domestic determinants are more significant than external determinants in its affect in current accounts of geographic neighborhood countries of Iraq”.

The study reached to important result shows that the domestic determinants more significant in its affect in current accounts of geographic neighborhood countries of Iraq and this result is suitable to the study hypothesis.

المصادر : -

المصادر العربية :

- حسون طاهر فاضل () مصادر التضخم النقدي في العراق أسبابه ومعالجاته .
- رسالة ماجستير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - بغداد .
- زكي رمزي زكي () مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترن لمكافحة الغلاء - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الأولى - القاهرة .

المصادر الأجنبية :

- 1- Colman , D. and Nixson , F. (1988). "Economic Changes in Less Developing Countries" , 2nd , USA.
- 2- Dorance , G. (1966). "The Effect of Inflation on Economic Development" , Published in A. Agar Walla and S. Singh ,



“Accelerating Investment in Developing Economy” , Oxford University Press.

- 3- Edward , S. (1989). “Temporary Terms of Trade Disturbance , The Current Account” , Economica , Vol. 56 , No. 223.
- 4- Fry , M. (1986) , “Terms of Trade Dynamic in Asia: An Analysis of National Saving & Domestic Investment Responses to Terms of Trade Changes in 14 Asian LDC’s” Journal of International Money & Finance , Vol. 5.
- 5- Gillis , M. et al., (1987) , “Economics of Development” , 2nd ed. , Norton , New York.
- 6- International Monetary Funds , (1990) , “International Financial Statistics” , Washington. D.C., USA.
- 7- International Monetary Funds , (1994) , “International Financial Statistics” , Washington. D.C., USA.
- 8- International Monetary Funds , (1997) , “International Financial Statistics” , Washington. D.C., USA.
- 9- International Monetary Funds , (2004) , “International Financial Statistics” , Washington. D.C., USA.
- 10- Johnston , J. (1972) , “Economics Methods” , 2nd ed. McGraw – Hill Book Company , New York.
- 11- Khan M. and Knight , M. (1983) , “Determinants of Current Account Balances of Non – Oil Developing Countries in the 1970’s: An Empirical Analysis” , IMF Staff Papers , Vol. 30 , No. 4.
- 12- Laidler , D. (1976) , “Inflation in Britain Monetarist Perspective , The American Economic” , Review , Vol. 66 , No. 4.
- 13- UN, (1996), “Yearbook of National Account Statistics”, New York.
- 14- UN, (1997), “Yearbook of National Account Statistics”, New York.
- 15- UN, (2000), “Yearbook of National Account Statistics”, New York.
- 16- UNCTAD, (2000) , “Handbook of Statistics” .
- 17- UNCTAD, (2001) , “Handbook of Statistics” .
- 18- UNCTAD, (2002) , “Handbook of Statistics” .



2.80308	-26.65	0.001018	4	-0.6	0.00243	46.8	19258.2	1	19305
2.4527	-1.33	-0.00795	3.5	-0.03	-0.01898	-361.01	19022	2	18661
4.20463	4.44	0.02185	6	0.1	0.052177	985.25	18882.7	3	19868
1.47162	-399.82	-0.0169	2.1	-9	-0.04036	-760.39	18840.4	4	18080
0.63069	333.19	0.011947	0.9	7.5	0.028528	539.04	18895	5	19434
2.03224	-244.34	-0.01509	2.9	-5.5	-0.03604	-686.44	19046.4	6	18360
3.85424	977.34	0.067197	5.5	22	0.160466	3096.17	19294.8	7	22391
2.38262	795.2	-0.02685	3.4	17.9	-0.06411	-1259.15	19640.1	8	18381
1.40154	1306.09	-0.14522	2	29.4	-0.34679	-6964.38	20082.4	9	13118
1.75193	1501.55	0.008295	2.5	33.8	0.019808	408.48	20621.5	10	21030
3.78416	1545.98	0.139618	5.4	34.8	0.333407	7087.42	21257.6	11	28345
2.36479	992.46	-0.00369	3.37455	22.3402	-0.0088	-193.56	21990.6	12	21797
2.35331	1110.03	-0.01245	3.35818	24.9867	-0.02973	-678.45	22820.5	13	22142
2.34185	1227.6	-0.02222	3.34182	27.6333	-0.05307	-1260.26	23747.3	14	22487



حددات الحساب الجاري ...



[] د. طه يونس حمادي